ثالثاً : التداعيات الناتجة عن فكر القوة :

نظراً لأن فكر القوة يكون محدوداً بما يرتكز عليه من قوة مادية (مالية أو عسكرية أو سلطوية أو تكنولوجية .... إلخ) ، فإنه (أى فكر القوة) يسبب تشوهات فى المنظومة أو البيئة التى يتسيد فيها ، سواء هى أسرة أو مؤسسة أو دولة أو منظمة دولية .. إلخ .. إنها تشوهات تظهر فى شكل سلاسل من عدم الانتظام Assymetry داخل بنى وأنشطة المنظومة ، وكذلك تظهر فى شكل فوضى فى درجات الحرية المتاحة (إن نقصاً أو زيادة) لمختلف أجزاء المنظومة . ومن الطبيعى أن تنتج عن هذه التشوهات توجهات وأحكام وحركيات ، تتسم بالسلبيات التالية :

* الأنانية .
* التلفيقية والبروباجندا والتجميل السطحى .
* عدم انتظامية الإصلاح والتطوير .
* الافتقاد إلى التراكمية (فى الفكر والفعل) .
* غيبة المنظور طويل المدى للتطور وللاستقرار وللمصالح (العامة والخاصة على السواء) .
* استنساخ الأنانية والضعف فى القيادات (والكيانات) القائمة .
* الاغتراب ، وخاصة اغتراب العمالة[1] .

إن السلبيات السابق ذكرها تتجسم من الناحية العملية فى توجهات وإجراءات ونتائج مضادة للمصالح الإنسانية (على مستويات كبرى وصغرى على السواء) ، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

١- ما ورد فى وثائق ومذكرات وزارة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من توجهات تعد نموذجاً فذاً لفكر القوة ، نختار منها ما يلى (بترجمته الحرفية)[2] .

* «نحن نملك ٥٥٪ من ثروات العالم ، مع أننا نمثل فقط ٦,٣٪ من تعداد سكان الكوكب ... ، ومهمتنا الحقيقية فى المستقبل هى المحافظة على هذا الوضع غير المتزن . ومن أجل تحقيق ذلك علينا التخلص من بقايا أحلام اليقظة ، وأن نركز على أهدافنا القومية ، وأن نتوقف عن الحديث عن أهداف غير واقعية مثل «حقوق الإنسان» أو «رفع مستوى المعيشة» أو

(١) الجدير بالذكر أن شدة ومساحة هذا الاغتراب قد تزايدا بدرجات كبيرة ، بعد بدء موجة تسريح العمالة ، نتيجة لعمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات العالمية الكبرى ، وكذلك نتيجة بعض عمليات الخصخصة فى بعض البلدان النامية .

(٢) انظر : هكذا تحدث ناعوم تشومسكى - د. سمير حنا صادق - كراسات عروض - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ٢٠٠٢ .

«تطبيق الديمقراطية» . ففى المستقبل القريب سوف نضطر إلى استعمال القوة ، وكلما تخلصنا من الشعارات المثالية سهل تحسن موقفنا».

* «يجب أن نقوم بحماية ممتلكاتنا من المواد الخام فى أمريكا اللاتينية ، ويجب أن نخلص أهلها من فكرة أن حكوماتهم مسئولة عن رخائهم ورفاهيتهم وصحتهم» .

* «إن أمريكا اللاتينية تسودها الآن فلسفة خطرة ، هى فلسفة التنمية الوطنية المستقلة، التنمية من أجل توفير الاحتياجات المحلية».

٢- تكوين (وتضبيط) النظام العالمى على أساس من الطمع ، وليس على شرعية أخلاقية[١] .

٣- اتجاه القوى التجارية الكبرى فى العالم (من دول وشركات) إلى عرقلة حق الإبداع فى الجنوب ، من خلال إتفاقيات التجارة العالمية (عام ١٩٩٥) وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية[٢] ، وذلك بعد أن قامت هذه القوى بإجهاض محاولات الاتفاق بين الشمال والجنوب على مدى ثمانينيات القرن العشرين ، من أجل التوصل إلى مدونة عالمية لنقل التكنولوچيا .

هنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد تمكنت بمفردها من إجهاض المفاوضات ، التى أجريت فى جنيف طوال عام ٢٠٠٢ ؛ من أجل التوصل إلى آليات لتنفيذ فقرة وردت فى بيان المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية، والذى عقد فى الدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) ، وهى فقرة تتعلق بآلية لتوفير الدواء للبلدان النامية .

٤- الاتجاه المكثف من جانب أصحاب ومديرى الشركات العالمية الكبرى لفرض تسريح قطاعات كبيرة من العاملين .

٥- استيلاء حكومة الولايات المتحدة عنوة على التقرير العراقى المرسل إلى الأمم المتحدة ، قبل عرضه على مجلس الأمن (قبل هجوم قوات التحالف على العراق فى مارس ٢٠٠٣).

٦- الهجوم العراقى على الكويت عام ١٩٩٠ ، وتداعياته السلبية على البلدين وعلى المنطقة ككل .

---

(١) مثلاً الاستعمار المباشر فى عصر سابق ، ثم الاستعمار الاقتصادى بواسطة مصيدة الديون فى فترة تالية ، والآن ما يوصف بواسطة البعض بعسكرة العولمة .

(٢) انظر للمؤلف: حقوق الملكية الفكرية – رؤية جنوبية مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – ٢٠٠٢ – القاهرة .

٧- الاعتماد - إلى حد كبير - على تلقائية استمرار الاستحواذ على السلطة، داخل العديد من الأنظمة والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية فى البلدان النامية .

٨- تزييف إرادات العقل الجمعى Collective mind باستخدام الوسائل الإعلامية والدعائية الحديثة ، وكذلك باستخدام المال .

٩- اللجوء - فى بعض البلدان - إلى التقدير الجزافى للضرائب ، كبديل عن التوصل إلى تقدير سليم ودقيق للضرائب المستحقة بموضوعية ، عن طريق البحوث والدراسات والإجراءات الشفافة والسليمة .

١٠- ظهور موجه جديدة من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية ، التى يعقد كل منها تحت الرعاية الاسمية ، والرئاسة لعدة شخصيات مسئولة (فى وقت واحد)، وهى مؤتمرات تحال فيها رئاسة الجلسة الواحدة إلى عدة أفراد (أساتذة) يتزاحمون كتفاً بكتف على منصة الرئاسة؟!

١١- زيادة حوادث كشف انحرافات مالية وإدارية لكبار الشخصيات ، وكذلك لكيانات مؤسسية على مستويات عالمية ومحلية .

١٢- رفض الاختلافات الموضوعية داخل الأنظمة الهرمية للإدارة (أو داخل بعض الأحزاب وبعض الجماعات الأهلية) ، ومعاملة المختلفين باعتبارهم مشاغبين .

١٣- اللجوء إلى الإمكانات المالية كبديل لمجموع الدرجات عند التحاق الطلاب بكليات القمة فى بعض الجامعات الخاصة (كما حدث فى مصر مؤخراً) ، برغم كافة الجهود الحكومية والمجتمعية الرامية للانضباط .

١٤- استخدام الدم كمصدر غذائى لحيوانات ، تعتمد فى طبيعتها الغذائية على النباتات ، مما أدى إلى ما يعرف بجنون البقر .

١٥- العودة (الرجعية) إلى سطوة علاقات القرابة والمال فى اختيار القيادات والتعيينات ،كبديل عن اعتبارات الكفاءة .

رابعاً : آفاق قوة الفكر :

على العكس مما يصاحب فكرة القوة من محدودية وتشويهية ، فإن قوة الفكر تتميز بالاتجاه إلى الارتقاء فى الاتساق والتكامل ، وهو الأمر الذى يجعل لحركياتها إيجابيات عديدة نشير إلى أهمها فيما يلى :

* الموضوعية ، بمعنى الميل إلى الحيادية والنزاهة والاستفادة بالنقد .
* الأخذ فى الاعتبار للجزئيات والكليات فى آن واحد .
* احترام قوانين الطبيعة .
* رحابة التعامل النقدى مع المعارف والرؤى والقوانين الوضعية .